

مساهمة المقاولاتية في التنمية الاقتصادية

إيمان حيولة*، وردة موساوي**

ملخص:

هدفت الدراسة إلى معرفة مدى مساهمة المقاولاتية في التنمية الاقتصادية بالجزائر، وتحليل مختلف الإحصائيات بالاعتماد على المعطيات المتوفرة. أشارت نتائج الدراسة إلى أن للمقاولاتية مساهمة في التنمية الاقتصادية من خلال توفير مناصب الشغل وتطور من سنة إلى أخرى، كما تساهم في الرفع من الناتج المحلي الإجمالي والدور الواضح في تكوين القيمة المضافة خارج قطاع المحروقات. إلا أن مساهمتها في ترقية الصادرات خارج قطاع المحروقات تبقى ضعيفا. وقد تم تقديم بعض الاقتراحات أهمها مواصلة تحسين الإطار التشريعي والقانوني لتسهيل الإجراءات الإدارية وجعلها أكثر مرونة لإنشاء هذا النوع من المؤسسات، تقوية هيئات دعم المقاولاتية بمنحها الكفاءات والخبرات في مختلف المجالات إضافة إلى توسيع نطاقها الجغرافي على المستوى الوطني.

الكلمات المفتاحية: المقاولاتية، التنمية الاقتصادية، الناتج المحلي الإجمالي، القيمة المضافة، التجارة الخارجية.

Abstract:

The aim of this study is to find out the contribution of entrepreneurship in the economic development in Algeria, and to analyze the various statistics based on the available data. The results of the study indicated that the contracting company contributes to economic development through the provision of jobs and its development from year to year, as well as contribute to the increase of GDP and the obvious role in the formation of value added outside the hydrocarbons sector. However, their contribution to export promotion outside the hydrocarbon sector remains weak. Some suggestions were made, the most important of which is to continue to improve the legislative and legal framework to facilitate administrative procedures and make them more flexible to establish this type of institutions, strengthen the support bodies of entrepreneurship by giving them competencies and expertise in various fields in addition to expanding their geographical scope at the national level.

Keywords: Entrepreneurship, economic development, GDP, value added, foreign trade.

* أستاذة محاضرة قسم ب، جامعة يحيى فارس المدينة، Hayoula_mimi@hotmail.fr

** أستاذ محاضر قسم ب، جامعة يحيى فارس المدينة، moussaouiwarda@gmail.com

مقدمة

إن سعي الدول على تحقيق التنمية الاقتصادية المستدامة القائمة على الاستقرار و الأمن الاقتصادي والنمو يؤكد على الدور المتنامي للمقاولاتية في كافة مجالات و نشاطات التنمية، و يظهر ضرورة انطلاق الممارسات العملية للمقاولاتية و تواصلها وفق توجه استراتيجي في إطار مؤسسي على المستوى المحلي والدولي. وإدراكا لذلك قامت الجزائر للخروج من التبعية الاقتصادية للمحروقات وتحقيق التنوع الاقتصادي بتوفير مختلف الشروط الأساسية من خلال تفعيل مجموعة من الاجراءات القانونية والتنظيمية وانشاء الآليات المسخرة لتطوير هذا النوع من المؤسسات وعلى رأسها وزارة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بالإضافة إلى مختلف أجهزة الدعم كل ذلك من أجل توفير بيئة مناسبة للمقاول للنجاح في انشاء مؤسسته الخاصة والمساهمة في النهوض بالاقتصاد الوطني.

1. الإطار النظري للمقاولاتية

1.1. نشأة مفهوم المقاولاتية:

• المقاولاتية من المنظور الاقتصادي: يعتبر الكاتبان (1755) Jean و Richard Cantillon (1821) Baptiste Say الرائدان في ربط المقاولاتية بمجال الاقتصاد.

ف (1755) Richard Cantillon يرى بأن المقاولاتية هي تحمل المخاطرة، حيث عرف المقاول على أنه الشخص الذي يقوم بالتوفيق بين عوامل الانتاج، حيث يشتري بسعر أكيد من أجل أن يبيع بسعر غير أكيد في المستقبل. و هذا يعني أنه قد ترتفع الأسعار أو تنخفض مستقبلا و هذا يحمل في طياته المخاطرة، حيث جعل (1755) Richard Cantillon من عدم التأكد عامل أساسي لتحديد تعريف المقاول بغض النظر عن وظيفته. أما الفيلسوف الفرنسي (1821) Jean Baptiste Say يرى أن المقاول هو منظم لعوامل الانتاج، فهو ينقل إنتاجية أو ربحية الموارد الاقتصادية من مستوى منخفض إلى مستوى مرتفع. فما يميز المقاول حسبه هو الانتاج بشكل خاص، فهو سبب تطبيق معارفه هذا التطبيق يستوجب الذكاء و الحس الحاد للحكم على الحاجات و الوسائل و العمل على تلبيتها. و كما هو الحال فإن تنفيذ هذه الوظيفة يتطلب أخذ عنصر الخطر بعين الاعتبار على الرغم من أن المقاول لم يقيم بالضرورة بتوفير التمويل أو رأس المال للمشروعⁱⁱ. فهو يفرق بين الرأسمالي الذي تتمثل مهمته في اقراض الأموال مقابل الحصول على مبلغ معين يعرف بالفائدة و بين المقاول الذي يتحمل المخاطر التي يمكن أن تعرقل نجاح المشروع الذي أسسه بأمواله الخاصة أو اللجوء إلى الاقتراض من ملاك رؤوس الأموال. و اعتبر أن الربح كتعويض للمقاول على أتعابه، وقته، مواهبه و تحمله المخاطرة، و التي يجب اعتبارها كعوامل انتاج في المؤسسة.

• المقاولاتية حسب منظور Schumpeter: يعتبر (1950) Joseph schumpeter هو أب

المقاولاتية الذي أعطى للمقاول صورة محورية في التنمية الاقتصادية من خلال مؤلفه نظرية التطور الاقتصادي. فحسب Schumpeter فإن الاقتصاديون اهتموا بالوظائف المقاولاتية المنجزة على مستوى السوق و نظامه و لم يأخذوا بعين الاعتبار الخصائص البشرية التي يمتلكها الفاعلون في العملية، و بالتالي يمكن القول في هذا الصدد أن الثقافة المقاولاتية لم تكن من اهتمامات الاقتصاديين، و هو ما يمثل رؤية قاصرة نسبيا تجاه المقاولاتية. حيث يعرف المقاول على أنه ذلك الشخص الذي يبتكر توليفات جديدة:

- ✓ تقديم منتج جديد؛
- ✓ تقديم طريقة أو أسلوب انتاجي جديد؛
- ✓ افتتاح أو دخول سوق جديد؛
- ✓ الحصول على مصدر توريد جديد للمواد الخام أو أي سلع صناعية مشابهة؛
- ✓ تنفيذ و انشاء مؤسسة جديدة أو صناعة جديدة.
- **المقاولاتية من منظور الاتجاه السلوكي:** لقد تم التركيز على خصائص المقاول وسلوكه باعتباره وسيلة من خلالها يتم فهم النشاط المقاولاتي و يمكن تقسيمها إلى خصائص نفسية و شخصية.
- ✓ **الخصائص النفسية:** إن الخاصية الأساسية التي تميز المقاول هي الحاجة إلى الانجاز بمعنى الحاجة للتفوق و تحقيق الهدف، فالمقاول يبحث عن مواقف تسمح له برفع روح التحدي و التي من خلالها يتحمل المسؤولية في إيجاد الحلول المناسبة للمشاكل التي تواجهه.
- ✓ **الخصائص الشخصية:** اهتمت بدراسة الخصائص الشخصية للمقاول مثل الوسط العائلي الذي ينتمي إليه، المستوى التعليمي الذي يتمتع به و الخبرة المهنية المكتسبة، و السن.
- **المقاولاتية حسب سير النشاط المقاولاتي:** في مقال نشر عام 1989 بعنوان What is an entrepreneur? Is the Wong question أقر Garter بعدم كفاية المقاربة السلوكية و اقترح دراسة الأعمال التي يقوم بها المقاول و سلط الضوء على إنشاء المؤسسة نتيجة تعدد المؤثرات المتدخلة في العملية المعقدة، و بالتالي أصبح البحث يركز حول ما يقوم به المقاول و ليس من هو المقاول.
- 2.1. **تعريف و خصائص المقاولاتية:** يمكن ابراز أهم تعاريف الباحثين الاقتصاديين كما يلي:
- يعرف (1995) Dolling بأنها عملية خلق مؤسسة اقتصادية مبدعة من أجل تحقيق الربح أو النمو تحت ظروف المخاطرة و عدم التأكد أو الاستفادة من فرص عمل جديدةⁱⁱⁱ.
- أما (1997) Barney and Busentiz فيعرفان المقاولاتية على أنها عملية الانتفاع بتشكيلة واسعة من المهارات من أجل تحقيق قيمة مضافة لمجال محدد من مجالات النشاط البشري، مع التركيز على أن تكون المحصلة النهائية لهذا الجهد إما زيادة في الدخل أو استقلالية أعلى بالإضافة إلى الاحساس بالفخر نتيجة الجهد الابداعي المبذول^{iv}.
- كما يمكن تعريفها حسب Robert and Hirish يعبر عن عملية تكوين شيء ما مختلف ذو قيمة عن طريق تكريس الوقت و الجهد الضروري بافتراض مخاطر مالية و اجتماعية مصاحبة و جني العوائد المالية الناتجة اضافة إلى الرضا الفردي.
- و تسعى المقاولاتية حسب (1986) Burch أنشطة تقوم على الاهتمام، توفير الفرص و تلبية الحاجات و الرغبات من خلال الابداع و إنشاء المؤسسات.
- و المقاولاتية هي تحد لقدرة المقاول على قيادة التغيير في ظل ظروف عدم التأكد فهي عملية ديناميكية تستدعي تمتع المقاول بمهارات و إمكانات تساعد على قيادة المؤسسات و توجيهها بما يخدم مصالحها من خلال استخدام الأفكار المبدعة و المخاطرة المحسوبة و رأس المال الجريء في استغلال الفرص و تجنب التهديدات في بيئة الأعمال تنوء بالمخاطر و التحديات و المنافسة^v

- أما الاتحاد الأوروبي فقد عرف المقاولاتية على أنها الأفكار و الطرق التي تمكن من خلق و تطوير نشاط ما عن طريق مزج المخاطرة و الابداع و الفاعلية و ذلك ضمن مؤسسة جديدة أو قائمة^{vi}.
 - كما أن المقاولاتية تشتمل على مجموعة من المجالات و التخصصات التي تتضمن إنشاء و تمويل المؤسسات الجديدة الصغيرة، المتوسطة الحرة، الخاصة و العائلية و المؤسسات ذات التقنية الفائقة و تطوير المنتجات الجديدة و تطوير المؤسسات المتناهية الصغر و التنمية الاقتصادية و الأعمال النسائية و أعمال الأقليات.
 - و من ثم يمكن تعريف المقاولاتية على أنها إنشاء عمل جديد يتسم بالإبداع يخلق قيمة عن طريق استثمار الفرصة يتسم بالإبداع و يتصف بالمخاطرة. و بذلك فإن المقاولاتية تتميز عن المؤسسة العادية بالخصائص التالية:
 - الابداع: يتضمن القدرة على تلمس المشكلات و حلها بكفاءة فهو عملية تحس للمشكلات و الوعي لمواطن الضعف و الثغرات و عدم الانسجام و النقص في المعلومات و البحث عن حلول و التنبؤ و صياغة فرضيات جديدة و إعادة صياغتها من أجل التوصل إلى حلول أو ارتباطات جديدة باستخدام المعطيات المتوفرة و نقل و توصيل النتائج للآخرين^{vii}. و يتطلب حل هذه المشكلات توفر استعدادات خاصة لذلك فقد عرف الابداع على أنه صفات لدى المبدع تتضمن الطلاقة في التفكير و المرونة و الأصالة و الحساسية للمشكلات و إعادة تعريف المشكلة و إيضاحها بالتفصيل^{viii}. و يعد الابداع الخطوة الأولى للابتكار حيث يساهم في نجاح المؤسسة على المدى الطويل، و يحسن من عملية صنع القرار من خلال تشجيع العصف الذهني كأحد اساليب تطوير الأفكار و استنباط أفكار جديدة^{ix}.
 - الابتكار: يعني الوصول إلى فكرة جديدة ترتبط بالتقنية و تؤثر في المؤسسات المجتمعية، فالابتكار جزء مرتبط بالفكرة الجديدة، و المؤسسة الابتكارية هي التي تقدم خدمات أو منتجات جديدة ذات قيمة في الخدمات، الأفكار، الاجراءات و العمليات من خلال تضافر جهود العاملين للتعبير عن السلوك الابتكاري في إيجاد هذه المنتجات و الخدمات المتطورة^x.
 - المخاطرة: و التي تعتبر مخاطر محسوبة و مقصودة و تتضمن الرغبة في توفير موارد أساسية لاستثمار فرصة موجودة مع تحمل المسؤولية عن الفشل و تكلفته؛
 - المبادرة أو الاستباقية: و التي تعني ادخال طرق تقنية جديدة أو ابتكار منتجات جديدة تساهم في تقديم المنتج أو الخدمة بشكل مختلف و متطور و متميز عن الآخرين، بحيث تتميز المؤسسات عن غيرها من المؤسسات المنافسة سواء في طبيعة المنتجات أو الخدمات التي تقدمها أو طبيعة الموارد التي تمتلكها و التي تمكنها من تحقيق الميزة التنافسية، و تستمر بأفضلية على المدى الطويل في تقديم منتجات يصعب تقليدها^{xi}.
- 3.1. تعريف المقاول و صفاته:
- استخدم مفهوم المقاول (Entrepreneur) لأول مرة في اللغة الفرنسية في بداية القرن السادس عشر و يعني (بين، يأخذ)، و بناء على ذلك فإن المقاول يأخذ مكانا بين المومنين و العملاء، أو المنتجين و العملاء . وفي الوقت نفسه يتحمل المخاطر لتحقيق النجاح، و التي اشتقت من الكلمة الفرنسية Entreprenre و التي تعني تحمل مسؤولية عمل ما أو مشروع أو صناعة.
- أما في إنجلترا وفي القرنين السادس عشر والسابع عشر فقد كان يستخدم المصطلح Undertaker أو Adventurer، و الذي يمكن تعريفه حسب القاموس J.Dictionary على أنه الشخص الذي يحاول استغلال الفرص التي تتميز بالمخاطرة.

حيث يعرف (Daniel 2004) بأنه الشخص الذي يستطيع تنظيم وإدارة الأعمال مع تبني المخاطرة لتحقيق الربحية، فهو الشخص الذي تكون لديه مقدرة عالية على الانجاز^{xii} مثلما أشار إليه Mclelland بأن المقاول هو إنسان غير تقليدي و الذي يقوم بالأعمال بطريقة مميزة و مبتكرة، فالمقاول الناجح يظهر قدرة عالية على فهم محيطه و يتعامل مع الآخرين بإيجابية و استثمار أفضل ما لديهم من قدرات لتحقيق مفهوم المقاول المؤسسة. و يعتبر Bill Gates مؤسس Microsoft العملاقة نموذجاً للمقاول لأنه أسس مؤسسة صغيرة جداً للمباشرة بنشاط تصميم أنظمة للحواسيب الشخصية و الذي كان عملاً جديداً نتائجه غير معروفة، استطاع خلال سنوات أن يجعلها عملاً عملاقاً و ناجحاً. و لقد حصل نفس الشيء مع شركة Ford عندما اخترع Henry Ford تكنولوجيا جديدة لإنتاج السيارات بدأ كعمل صغير ثم توسع تدريجياً مع زيادة خبرته. و في ضوء ما تقدم تتمثل أهم الخصائص التي يتميز بها المقاول هي^{xiii}:

- الإرادة: المقاول لديه إرادة قوية لتحقيق ما يصبو إليه و الإرادة هنا تعبر عن الرغبة الجارحة في النجاح في ظل هدف يعبر عن أحلام و ليس أوهام؛
- مبادر: يسعى المقاول للمبادرة في عالم الأعمال و اقتناص الفرص و ينبغي أن يكون قادراً على الشروع في العمل و الاستفادة من الفرص؛
- الاستعداد لتحمل المخاطر: في أي عمل هناك عنصر مخاطرة و لا توجد ضمانات تامة بأن العمل ناجح دوماً، و لكن المخاطرة المحسوبة تساعد على تحقيق النجاح؛
- القدرة على التعلم من التجربة: يؤمن المقاول بأنه يمكن أن يرتكب الأخطاء، و لكنه يؤمن بدرجة أكبر بضرورة ألا تتكرر الأخطاء و بالتالي يجب امتلاك القدرة على التعلم من التجربة؛
- الدافع الذاتي المستمر: الدافع الذاتي هو مفتاح النجاح و هذا أمر ضروري للنجاح في كل مجالات الحياة و مجرد البدء يتوالد الدافع لإكمال العمل؛
- الثقة بالنفس: الثقة لازمة لتحقيق النجاح في الحياة، و ينبغي للمرء أن يمتلك الثقة في النفس لأنها أساس دال على الشجاعة و الحماس و القدرة على القيادة؛
- القدرة على اتخاذ القرار: تكون القدرة على اتخاذ القرار المناسب و الجريء في الوقت المناسب مطلب أساسي في ظل بيئة معقدة متغيرة و تتحرك بسرعة بالغة، كما أن غياب القدرة على اتخاذ القرار المناسب في الوقت المناسب تهدر العديد من الفرص و تكبد الخسائر؛
- حب الاستقلال في العمل: يتسم المقاول بنزعه إلى الاستقلال و الفردية في العمل، فهم يحبون أن يسيطروا على الأمور، و لا يحبون سيطرة الآخرين عليهم حتى إذا عمل المقاول في ظل شراكة الآخرين لهم، فهم يعملون لأنفسهم أساساً و للنجاح الفردي أو لإعلاء اسم عمله و مؤسسته.

2. الدور الاقتصادي والاجتماعي للمقاولاتية:

يمكن استعراض الدور الذي تلعبه المقاولاتية في تحقيق التنمية الاقتصادية كما يلي:

1.2. الدور الاقتصادي للمقاولاتية: ويتمثل في:

- رفع الكفاءة الانتاجية وتعظيم الفائض الاقتصادي: تعتبر المؤسسات الصناعية الكبيرة هي الأقدر على رفع الكفاءة الانتاجية وتعظيم الفائض نظراً إلى ارتفاع انتاجية العامل فيها بالمقارنة مع المؤسسات المقاولاتية، ونتيجة لما تتمتع به من وفورات الحجم فضلاً عن تطبيق الأساليب الادارية الحديثة وتنظيم العمل وجميع المزايا التي يحققها كبر الحجم^{xiv}.

(

ذلك لأنه يتجاهل أمرا مهما وهو العلاقة بين رأس المال المستثمر للعامل والفائض الاقتصادي الذي يحققه، ومن ثم الفائض الاقتصادي الذي يتحقق للمجتمع ككل باستثمار مبلغ معين من رأس المال. ومع التسليم بأن الفائض الاقتصادي الذي يحققه العامل يتزايد مع كبر حجم المؤسسة إلا أنه إذا تم الربط بين المال المستثمر والفائض الاقتصادي الذي يحققه يؤدي إلى احجام المؤسسات المختلفة. ومن ثم ما يتحقق للمجتمع من فائض اقتصادي على أساس استثمار مبلغ معين من رأس المال. وهو ما يعني أن المقاولاتية هي الأقدر على تعظيم الفائض الاقتصادي للمجتمع.

• **تنوع الهيكل الصناعي:** تؤدي الممارسة المقاولاتية دورا هاما في تنوع الانتاج وتوزيعه على مختلف الفروع الصناعية، وذلك نظرا لصغر حجم نشاطها ورأس مالها. مما يعمل على انشاء العديد من المقاولات التي تقوم بإنتاج تشكيلة متنوعة من السلع والخدمات، وتعمل على تلبية الحاجات الجارية للسكان خاصة بالنسبة للسلع الاستهلاكية فضلا عن تلبية احتياجات الصناعات الكبيرة بحيث تقوم بدور الصناعات المغذية لها.

• **تدعيم التنمية الاقليمية:** تتميز المقاولاتية بالانتشار الجغرافي في المناطق الصناعية والريفية والمدن الجديدة، ذلك نظرا لإمكانية إقامتها وسهولة تكيفها مع محيط هذه المناطق كما أنها أعمال لا تتطلب استثمارات كبيرة ولا تشتت تركيزنا عاليا في العمل الانتاجي، أو تكاليف مرتفعة في التسيير، أو تكنولوجيا عالية. لذلك هي تعمل على تحقيق تنمية اقليمية متوازنة والتخفيف من مشاكل الاسكان والتلوث البيئي^{xv}.

• **معالجة بعض الاختلالات الهيكلية وتنمية الصادرات:** تعاني الدول النامية من انخفاض معدلات الادخار والاستثمار، وتعمل المقاولاتية على علاج ذلك الاختلال نظرا لانخفاض تكلفة انشائها مقارنة مع المؤسسات الكبيرة، بالإضافة إلى ذلك تساهم في علاج اختلال ميزان المدفوعات من خلال انتاج السلع المحلية البديلة للاستيراد وبالإضافة إلى التصدير.

• **الرفع من حجم الناتج المحلي:** تتضح أهمية الدور الذي تلعبه المقاولاتية في تحقيق التطور الاقتصادي للدول المتقدمة من خلال المساهمة في تكوين الناتج المحلي، وذلك من خلال عملها على توفير السلع والخدمات سواء للمستهلك النهائي أو الوسيط مما يزيد من الدخل الوطني للدولة. كما تحقق ارتفاعا في معدلات الانتاجية لعوامل الانتاج التي تستخدمها مقارنة مع العمل الوظيفي الحكومي العام. كما أنها تمثل مناخا مناسباً للتجديد والابتكار مما يرفع من انتاجية العامل.

• **تكوين رأس المال البشري:** تؤدي المقاولاتية إلى تكوين رأس المال البشري وذلك بتأمين الحصول على تدريب أقل تكلفة مما تؤمنه مؤسسات التدريب الرسمية والمعاهد الفنية. حيث تتسم هذه المعاهد في الدول النامية بنقص الامكانيات.

2.2. الدور الاجتماعي للمقاولاتية: تؤدي الممارسة المقاولاتية إلى:

• **زيادة التشغيل:** إن الاهتمام الدولي المتزايد للمقاولاتية راجع إلى الدور الذي تلعبه على مستوى التشغيل، وبالتالي المساهمة في حل مشكلة البطالة كونها تستخدم الأساليب الانتاجية كثيفة العمل، مما يجعلها أداة هامة لاستيعاب العرض المتزايد للقوى العاملة خاصة في الدول النامية التي تتميز بالتوفر النسبي لليد العاملة على حساب رأس المال لذلك فهي تساهم في تحريك سوق العمل وضمان توازنه.

• **عدالة توزيع الدخل:** إن وجود مؤسسات مقاولاتية بالعدد الكبير ومتقاربة في الحجم والتي تعمل في ظروف تنافسية يساهم في تحقيق العدالة في توزيع الدخل حيث أنها لا تتطلب إمكانيات استثمارية كبيرة، والذي يسمح لعدد كبير من أفراد المجتمع بإنشاء ذلك النوع من المؤسسات. وبالتالي سيساعد على توسيع حجم الطبقة المتوسطة وتقليص حجم الطبقة الفقيرة بينما تحتاج عملية الاستثمار في الصناعات الكبيرة إلى إمكانيات استثمارية ضخمة تدفع نحو زيادة حجم التفاوت الطبقي الاجتماعي^{xvi}.

• **مكافحة الفقر والترقية الاجتماعية:** منذ منتصف الثمانينيات ظهرت أهمية المقاولاتية كوسيلة لمكافحة الفقر وإدماج الفئات المقصاة اجتماعيا واقتصاديا بداية في الدول النامية بالتزامن مع مخططات التعديل الهيكلي. ثم في الدول المتقدمة نتيجة ارتفاع معدلات البطالة مدفوعة بالنجاح النسبي للتجارب في الدول النامية خاصة تجربة بنك الفقراء في بنغلاديش فهي تمثل الطريقة الوحيدة الدائمة للخروج من الفقر، وعوضا عن ذلك تحسين الرفاهية ومستوى المعيشة في الأجل الطويل في بناء الأصول سواء المادية أو المالية أو الاجتماعية والبشرية^{xvii}.

• **ترقية روح المبادرة:** تؤكد مختلف الدراسات المهمة بالتنمية الصناعية أن الممارسة المقاولاتية هي أساس المبادرة، بفضلها شهدت مختلف الاقتصادات بروز منظمين تعمل على تشجيع إنشاء طبقة من المقاولين الصغار المستقلين.

• **المساهمة في تشغيل المرأة:** تلعب المقاولاتية والأعمال الصغيرة دورا كبيرا في الاهتمام بالمرأة العاملة من خلال إدخال العديد من الأشغال التي تتناسب مع عمل المرأة كالعامل على الحاسب، الخياطة.... إلخ، كما تساعد المقاولاتية على البدء بأعمال ريادية تقودها بنفسها لتسهم بذلك مساهمة فاعلة في بناء الاقتصاد الوطني^{xviii}.

3. تطور الممارسة المقاولاتية ومساهمتها في التنمية الاقتصادية (2000-2018)

لقد عرف الاقتصاد الجزائري حركية ملحوظة في السنوات الأخيرة من خلال القيام بعدة إصلاحات اقتصادية ساهمت في تحسين المناخ الاستثماري، كما عرف تعدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة تطورا ملحوظا، وذلك نتيجة زيادة الاهتمام بهذا القطاع الفتى من خلال إنشاء وزارة مكلفة به، مع انضمام الجزائر إلى المشروع الأورو متوسطي وكذا توقيع ميثاق بولونيا العالمي حول المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في جوان 2000، كما سعت الوزارة الوصية على إصدار القانون التوجيهي لترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة رقم 18/01 المؤرخ في ديسمبر 2001. بالإضافة إلى إنشاء العديد من الهيئات الداعمة للمقاولاتية والذي كان له الأثر على الاقتصاد الجزائري.

1.3. الهيئات الحكومية الداعمة للمقاولاتية في الجزائر: وتتمثل في:

• **الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار (ANDI):** هي عبارة عن مؤسسة عمومية ذات طابع إداري، تتمتع بالشخصية المعنوية والاستقلال المالي، أنشئت بموجب القانون رقم 01-03 المؤرخ في 20 أوت 2001 في شكل شبك وحيد غير مركز موزع عبر 48 ولاية على مستوى الوطن يحول للوكالة القيام بجميع الإجراءات التأسيسية للمؤسسات و تسهيل تنفيذ مشاريع الاستثمار^{xix}. من مهامها: ضمان ترقية و تطوير و متابعة الاستثمارات الأجنبية و المحلية؛ إستقبال و إعلام و مساعدة المستثمرين المقيمين و غير المقيمين الذين يرغبون في إقامة المشاريع؛ تسهيل إجراءات تشكيل المؤسسات الجديدة، و تنفيذ المشاريع من خلال الشباك الوحيد؛ منح الامتيازات المرتبطة بالاستثمارات، و تتمثل في: تخفيض الرسوم الجمركية المطبقة على التجهيزات المستوردة و التي تدخل مباشرة في تجسيد الاستثمار؛ الاعفاء من تسديد الرسم على القيمة المضافة على السلع و الخدمات التي تدخل مباشرة في تجسيد المشروع؛ تخفيض الرسوم العقارية.

(

• الوكالة الوطنية لدعم و تشغيل الشباب (ANSEJ): تعتبر احد هياكل المرافقة التي تساهم في دعم و ترقية المؤسسات الصغيرة، فقد ظهرت كبديل على التعاونيات الشبانية التي نشأت في أوائل التسعينيات، حيث أنشئت بموجب المرسوم التنفيذي رقم 96-296 في 8 سبتمبر 1996، من مهامها: تقديم الاستشارة و مرافقة الشباب حاملي المشاريع عند قيامهم بتطبيق مشاريعهم؛ تسيير تخصيصات الصندوق الوطني لدعم تشغيل الشباب؛ تزويد الشباب المستثمر بمختلف المعلومات حول الإعانات التي يمنحها الصندوق و بكافة الامتيازات الأخرى التي يحصلون عليها؛ بالإضافة إلى مرافقة المقاول من خلال: وضع المعلومات ذات الطابع الاقتصادي و التقني و التشريعي و التنظيمي تحت تصرف الشباب ذوي المشاريع، و التي ترتبط بنشاط المشروع؛ إحداث بنك للمشاريع المفيدة اقتصاديا؛ تقديم الاستشارة و يد المساعدة للشباب ذوي المشاريع في مسار التركيب المالي و رصد القروض من خلال اقامة علاقات مستمرة مع البنوك في إطار التركيب المالي للمشروع بالإضافة إلى إبرام إتفاقيات مع مختلف الجهات و التي تهدف لإجراء برامج التكوين للشباب حامل المشاريع لحساب الوكالة.

• الصندوق الوطني للتأمين على البطالة (CNAC): تم إنشاء الصندوق الوطني للتأمين عن البطالة بموجب المرسوم التنفيذي رقم 94-188 المؤرخ في 06 جويلية 1994، و يساهم الصندوق في نطاق مهامه و بالاتصال مع المؤسسات المالية و الصندوق الوطني لترقية التشغيل في تطوير و إحداث أعمال لفائدة البطالين المنخرطين فيه. و ذلك من خلال: التكفل بالدراسات التقنو- اقتصادية لمشاريع إحداث الأعمال الجديدة لفائدة البطالين الذين يتكفل بهم؛ تقديم المساعدة للمؤسسات التي تواجه صعوبات في أعمالها من أجل المحافظة على مناصب الشغل.

و يلاحظ أن مساهمة الصندوق في دعم المؤسسات الصغيرة كانت جزئية و ليست مستهدفة، لكن و مع بداية 2004 جاءت تعديلات جديدة، عملت الجهات المعنية على ترقية أكبر لهذا الجهاز فيما يخص إنشاء المؤسسات لفائدة البطالين ذوي المشاريع البالغين من العمر ما بين 35 - 40 و ذلك بموجب المرسوم التنفيذي رقم 04-01 المؤرخ في 03 جانفي 2004 المتتم و المعدل للمرسوم التنفيذي السابق.

2.2. تطور تعداد المؤسسات المقاولاتية في الجزائر خلال الفترة (2010-2018): والذي يوضحه الجدول التالي:

الجدول رقم (1): تطور تعداد المقاولاتية في الجزائر خلال الفترة (2010-2018)

السنة	المؤسسات الخاصة	نسبة التطور	المؤسسات العامة	المجموع
	العدد	النسبة (%)	العدد	النسبة (%)
2010	618515	99.01	557	0.09
2011	658737	99.91	572	0.09
2013	711275	99.92	557	0.08

777816	0.12	257	25.67	99.88	777259	2012
852053	0.06	542	37.67	99.94	851511	2014
934569	0.06	532	51.01	99.94	934037	2015
1022231	0.04	390	65.27	99.96	1022231	2016
1074503	02	267	73.68	98	1074236	2017
1093170	02	262	76.70	98	1092908	2018

المصدر: من اعداد الباحثة بناء على المنشورات الاعلامية الاحصائية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة. الأعداد: 22،26،32،33.

وزارة الصناعة والمناجم متاح على: <http://www.mdipi.gov.dz/?bulletin-de-veille>.

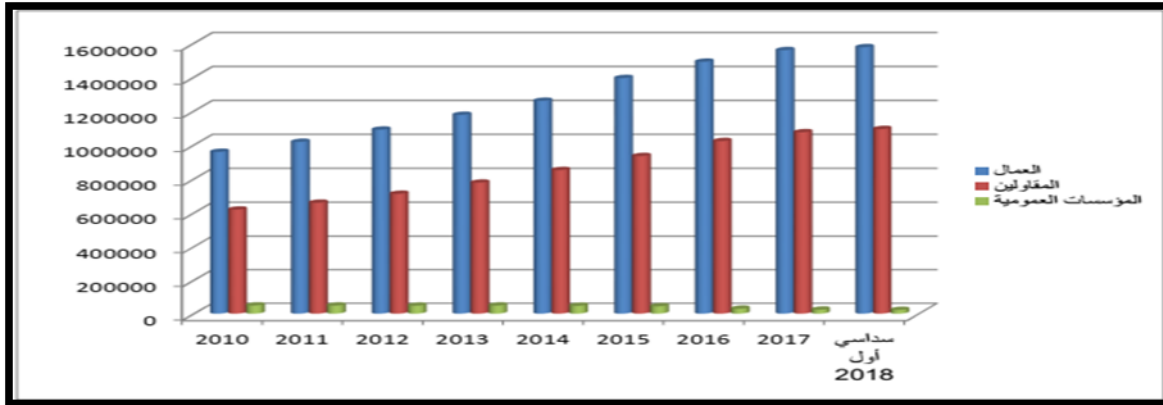
يظهر من خلال الجدول أن هناك تطورا ملحوظا في عدد المؤسسات المقاولاتية الخاصة وصل إلى غاية نهاية السداسي الأول من سنة 2018 ب 1092908 بعدما كانت تقدر ب 618515 سنة 2010 وهي تمثل نسبته 98 % من إجمالي المؤسسات.

3.2. أثر المقاولاتية على الاقتصاد الجزائري للفترة (2010-2018): تشكل المقاولاتية عنصرا أساسيا في

النسيج الاقتصادي للدول إذ تعتبر في كثير من الدول القطاع المفضل للتشغيل على صعيد الاقتصاد ككل، كما تنتج في دول أخرى الحصة الكبرى من القيمة المضافة التي تحدد في نهاية المطاف معدل النمو الاقتصادي. ونظرا لهذه الأهمية ما فتئت الجزائر تبذل جهودا كبيرة لتشجيع انشاء هذه المؤسسات وجعلها رافدا لتنويع الاقتصاد من جهة وتعزيز النمو الاقتصادي والرفع من معدلات التشغيل من جهة ثانية.

● مساهمة الممارسة المقاولاتية في توفير مناصب الشغل: يعد مشكل البطالة من أهم المشاكل الاجتماعية في الجزائر، حيث تسعى السلطات العمومية إلى إيجاد حلول مناسبة لها بجميع الطرق الممكنة، ومنذ تبني نظام اقتصاد السوق تم اعتبار تشجيع المقاولاتية وترقية مؤسساتها أحد الحلول المهمة في مواجهة هذه المشكلة. ويمكن توضيح مدى مساهمة المقاولاتية في توفير مناصب الشغل من خلال الشكل التالي:

الشكل رقم (1): تطور مناصب الشغل المصرح بها خلال الفترة (2010-2018)



المصدر: من اعداد الباحثة بناء على المنشورات الاعلامية الاحصائية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة. الأعداد: 22،26،32،33.

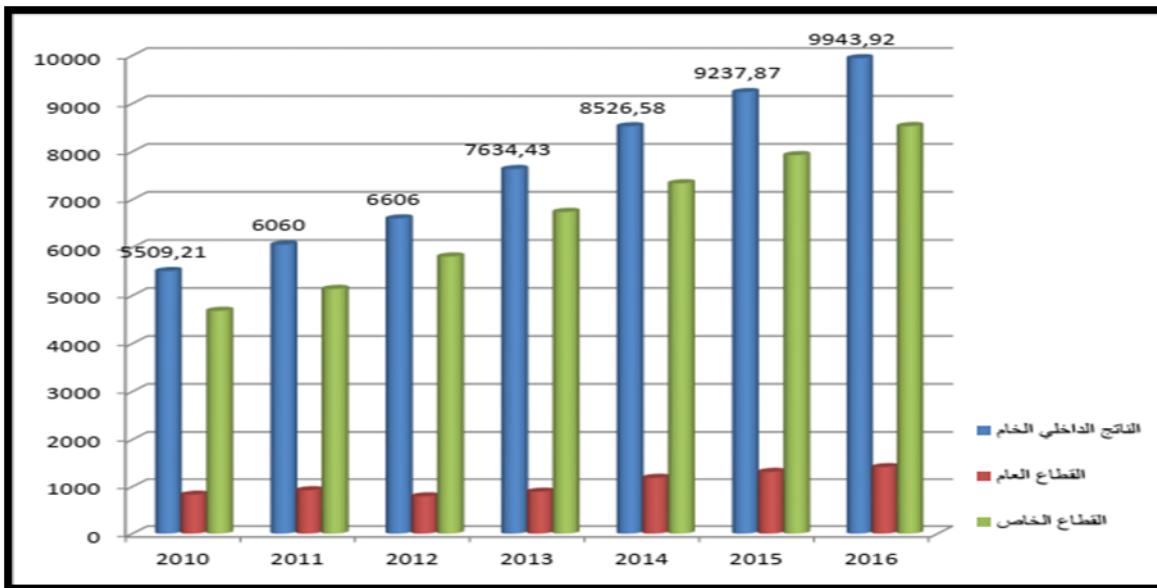
وزارة الصناعة والمناجم متاح على: <http://www.mdipi.gov.dz/?bulletin-de-veille>

نلاحظ من خلال الشكل تطور التشغيل من سنة إلى أخرى، وهذا بنسب متزايدة غير ثابتة حيث قدرت نسبة نموه بين سنة 2010-2018 ب 69.19%.

• مساهمة المقاولاتية في الناتج المحلي الاجمالي: إن للمقاولاتية مساهمة كبيرة في الناتج المحلي الاجمالي كما

يوضحه الشكل التالي:

الشكل رقم (2): تطور الناتج المحلي الاجمالي خارج المحروقات حسب الطابع القانوني (2010-2018)



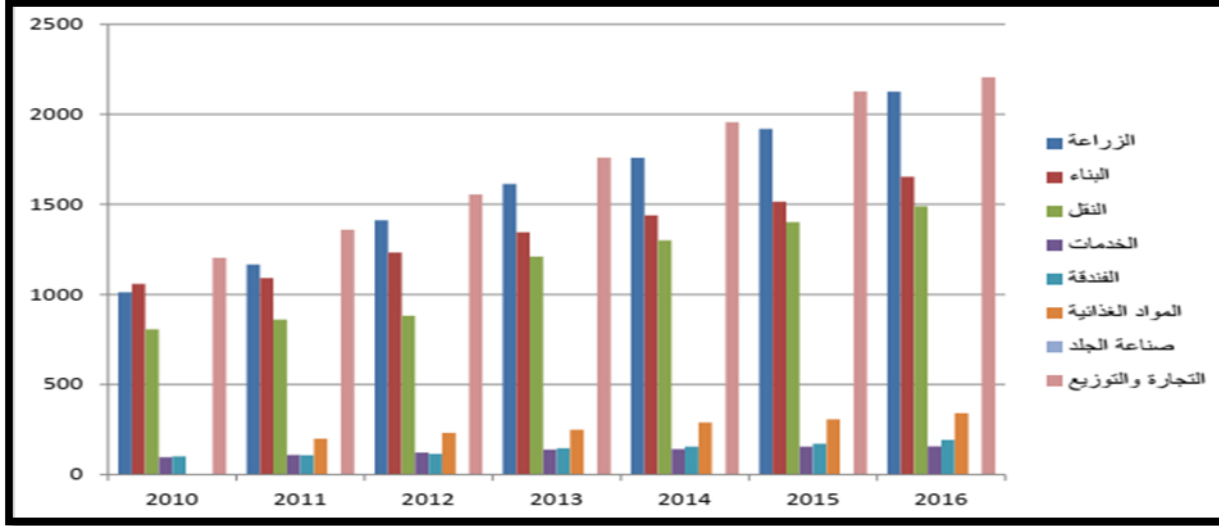
المصدر: من اعداد الباحثة بناء على المنشورات الاعلامية الاحصائية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة. الأعداد: 22،26،32،33.

وزارة الصناعة والمناجم متاح على: <http://www.mdipi.gov.dz/?bulletin-de-veille>

يتضح من الشكل أن المقاولاتية في القطاع الخاص تمثل نسبة كبيرة من الناتج المحلي الاجمالي خارج قطاع المحروقات مقارنة بمؤسسات المقاولاتية في القطاع العام حيث بلغت هذه النسبة 85.77% مقابل 14.23 % سنة 2016. وهو مؤشر لمدى الأهمية التي اكتسبتها مؤسسات المقاولاتية في القطاع الخاص لتحقيق النمو الاقتصادي. وبالتالي فإن توسيع عدد الاستثمارات في هذا النوع من المؤسسات يعتبر أمراً أكثر من ضروري في إطار عملية تحقيق التنمية الاقتصادية، وذلك من خلال توفير الدعم اللازم لكل النشاطات المقاولاتية.

- مساهمة المقاولاتية في القيمة المضافة للفترة (2010-2016): سنقوم بتحليل تطور مساهمة المقاولاتية في القيمة المضافة من خلال الشكل التالي:

الشكل رقم (2): مساهمة المقاولاتية في القيمة المضافة للفترة (2010-2016)



المصدر: من اعداد الباحثة بناءا على المنشورات الاعلامية الاحصائية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة. الأعداد: 22,26,32,33.

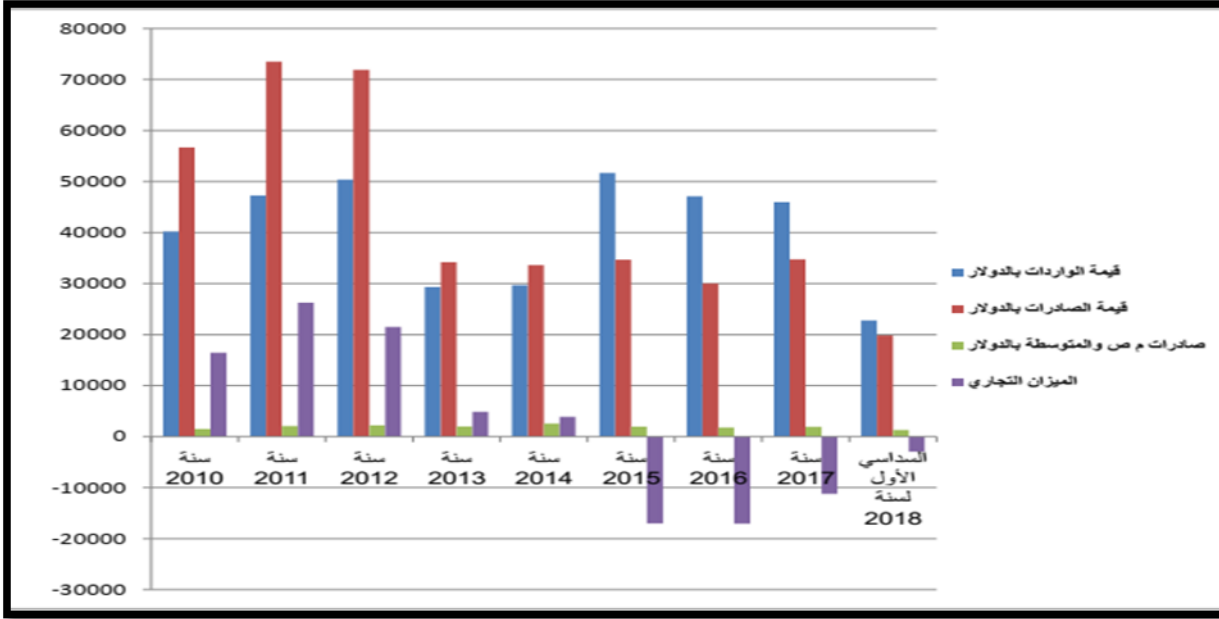
وزارة الصناعة والمناجم متاح على: <http://www.mdipi.gov.dz/?bulletin-de-veille>

يظهر من خلال الشكل أن مساهمة القطاع الخاص تصل إلى نسبة 89% من القيمة المضافة خارج قطاع المحروقات حيث يسيطر القطاع الخاص بشكل كامل على بعض القطاعات مثل الفلاحة، البناء، التجارة والتوزيع إلا أن نسبة مساهمته في قطاع الصناعة يبقى ضعيفا.

يظهر من خلال النتائج أن الجزائر تحاول تكوين قاعدة اقتصادية مهمة يجب دعمها بشكل ملموس خاصة فيما يتعلق بتطوير الأسواق ومجالات التسويق، وغلق الأبواب تدريجيا على الاقتصاد الموازي الذي يمثل القوة المهمة التي تدمر الاقتصاديات الناشئة. فالجزائر بحاجة ماسة لتقوية المقاولاتية لكي تمتص الفراغات التي تركها القطاع العمومي منذ عشرية وتقلل من حجم الواردات. وهذا بوضع قواعد حماية وهذا بوضع قواعد حماية دقيقة للقطاعات الاقتصادية الناشئة بهدف الوصول إلى تغطية العجز الكبير في مجالات الزراعة والصناعات الخفيفة.

- مساهمة المقاولاتية في ترقية التجارة الخارجية (2010-2018): والتي يظهرها الشكل التالي:

الشكل رقم (3): مساهمة المقاولاتية في ترقية التجارة الخارجية للفترة (2010-2018)



المصدر: من اعداد الباحثة بناءا على المنشورات الاعلامية الاحصائية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة. الأعداد: 22,26,32,33.

وزارة الصناعة والمناجم متاح على: <http://www.mdipi.gov.dz/?bulletin-de-veille>

يظهر أن الواردات أكبر بكثير من نظيرتها الصادرات خارج المحروقات، حيث لم تتعد نسبة مساهمة هاته الأخيرة نسبة 6.62% مما يدل على ان الاقتصاد الجزائري يعتمد بشكل شبه كلي على صادرات المحروقات، وهو مؤشر على ضعف قطاع المقاولاتية التي ينشط الكثير منها في قطاع تجارة المنتجات المستوردة من الخارج.

خاتمة

لقد أصبحت المقاولاتية ذات اهمية بالغة في الجزائر، بالنظر إلى كونها أحد ركائز التحول إلى اقتصاد السوق، حيث عملت الدولة على تشجيع المقاولاتية من خلال جملة من البرامج والهيئات المتخصصة في دعم هذا القطاع. ولقد عرفت المقاولاتية تطورا ملحوظا نتيجة حزمة من الاجراءات التي انتهجتها الدولة الجزائرية من بينها انشاء هيئات للدعم والمرافقة كالوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار، الوكالة الوطنية لتشغيل الشباب والصندوق الوطني للتأمين على البطالة. كما تساهم المقاولاتية في توفير مناصب شغل والحد من البطالة، وتساهم في الناتج المحلي الاجمالي والقيمة المضافة لكن تبقى مساهمتها ضعيفة وغير كافية لتكوين اقتصاد بديل عن المحروقات. لذلك نقترح جملة من التوصيات.

التوصيات:

- مواصلة تحسين الاطار التشريعي والقانوني للمؤسسات من خلال تسهيل الاجراءات الادارية وجعلها أكثر مرونة؛
- تقوية هيئات دعم المقاولاتية كالمشاكل ومراكز التسهيل بمنحها الكفاءات والخبرات في مختلف المجالات اضافة إلى توسيع نطاقها الجغرافي على المستوى الوطني؛

(

- ربط أصحاب المؤسسات بالباحثين الجامعية والسماح لهم بإجراء البحوث التطبيقية اللازمة، وهذا في إطار تقوية أسس التعاون بين المؤسسات ومراكز البحث العلمي، من أجل إعطاء فرصة للطلاب بتحقيق أهدافه المهنية دون التقيد بالفرصة التي قد يمنحها له الوظيف العمومي؛
- زيادة عدد ديار المقاولاتية في مراكز البحث العلمي ومراكز التكوين المهني من اجل استفادة مختلف فئات المجتمع من الفرصة التي تمنحها المقاولاتية في مجال العمل.

قائمة المراجع :

ⁱ Grebel, T., Pyka, A., & Hanusch, H. (2003). **An evolutionary approach to the theory of entrepreneurship. Industry and innovation**, 10(4), 493-514.

ⁱⁱ شوقي، حسين عبد الله. (1993). **أصول الإدارة**. دار النهضة العربية. القاهرة، مصر.

ⁱⁱⁱ Busenitz, L. W., & Barney, J. B. (1997). **Differences between entrepreneurs and managers in large organizations: Biases and heuristics in strategic decision-making. Journal of business venturing**, 12(1), 9-30.

^{iv} Busenitz, L. W., & Barney, J. B. (1997). **Differences between entrepreneurs and managers in large organizations: Biases and heuristics in strategic decision-making. Journal of business venturing**, 12(1), 9-30.

^v Arora, R., & Sood, S. K. (2007). **Entrepreneurial Development**. New Delhi: Kalyani Publishers. p.10.

^{vi} Schramm, C. J. (2006). **The entrepreneurial imperative: How America's economic miracle will reshape the world (and change your life)**. New York: Collins.

^{vii} Torrance, E. P. (1988). **The nature of creativity as manifest in its testing**. The nature of creativity, p.46.

^{viii} Guilford, J. P. (1986). **Creative talents: Their nature, uses and development**. Bearly limited. p.18.

^{ix} بلال، خلف السكارنة. (2008). **استراتيجيات الريادة و دورها في تحقيق الميزة التنافسية: دراسة مسحية على شركات الاتصالات الأردنية**. مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية. العدد 17. كلية بغداد للعلوم الاقتصادية. ص. 89.

^x Kreiser, P. M., Marino, L. D., & Weaver, K. M. (2002). **Assessing the psychometric properties of the entrepreneurial orientation scale: A multi-country analysis. Entrepreneurship: Theory and Practice**, 26(4), pp.71-95.

^{xi} بلال، خلف السكارنة. مرجع سبق ذكره. ص 90.

^{xii} Hjorth, D., & Steyaert, C. (2004). **Narrative and discursive approaches in entrepreneurship: a second movements in entrepreneurship book**.

- xiii أين، عادل عيد. (2014). التعليم الريادي كمدخل لتحقيق الاستقرار الاقتصادي و الأمن الاجتماعي. ورقة بحثية مقدمة للمؤتمر السعودي الدولي لجمعيات و مراكز ريادة الأعمال. (سبتمبر)، ص.152.
- xiv عبد الرزاق، خليل. عادل، نغموش. (2007). دور الصناعات الصغيرة والمتوسطة في تحقيق التنمية الاقتصادية. مداخلة مقدمة ضمن الندوة الدولية حول المقاولاتية والابداع في الدول النامية. جامعة خميس مليانة. الجزائر، ص.3.
- xv مراد، ناصر. (2007). دور ومكانة المقاولاتية في التنمية الاقتصادية في الجزائر. الندوة الدولية حول المقاولاتية والابداع في الدول النامية. جامعة خميس مليانة. الجزائر، ص.216.
- xvi مراد، ناصر، مرجع سبق ذكره، ص.218.
- xvii يوسف، بودلة. عبد الحق، بن ثقات. (2012). دور المقاولاتية الصغيرة في التنمية الاقتصادية والاجتماعية والتحديات التي تواجهها. مداخلة مقدمة ضمن الملتقى الدولي حول استراتيجيات تنظيم ومراقبة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر. جامعة ورقلة. يومي 18 و 19 أفريل، ص.05.
- xviii عبد القادر، شارف. لعلا، رمضاني. (2017). الآثار الاقتصادية والاجتماعية للمشاريع المقاولاتية. المجلد 01، العدد 03.
- xix مسعود، بن جواد. حمزة، طيوان. (2017). المقاولاتية المستدامة - بين اشكالية البقاء وحتمية الابتكار - خيارات تمويل المقاولات الصغرى والمتوسطة في الجزائر. مجلة اقتصاد المال والأعمال. المركز الجامعي حفيظ بوضوف. ميلة. العدد 2. سبتمبر. ص.106.